

جريدة اللواء 3 أيار 2012  
موقع لبيانون فايلز، 5 أيار 2012

رد على مقال طوني حدشيتي حول الحل الفيدرالي:  
يؤدي إلى التقسيم والتفوق الطائفي/المذهبي على الذات

عبد الرؤوف سنو  
أستاذ جامعي

بتاريخ 13 نيسان نشرتُ مقالاً في صحيفة اللواء بعنوان: "خيارات لبنان المستقبل: النظام الطائفي، الفدرالية أم الدولة المدنية؟" وفي 30 من الشهر نفسه، بعث إلي السيد طوني حدشيتي برسالة إلكترونية تضمنت مقاله الذي نُشر في جريدة اللواء بتاريخ 30 نيسان بعنوان: "أسئلة عن الدولة المدنية والفيدرالية واللامركزية... نقاش مع د. عبد الرؤوف سنو"، رد فيه على مقالي. وقد قمت على الفور بالإجابة على مقاله برسالة إلكترونية، لكن يبدو أنه يريد المناظرة عبر وسائل الإعلام. من هنا، رأيت أن يكون الرد على مقولاته عبر صحيفة اللواء لمرة واحدة وأخيرة.

بداية، يعتقد السيد حدشيتي أنني أخذت عنه فكرة أن النظام الطائفي جعل طريق لبنان لتحقيق الدولة الحديثة مسدوداً؛ فأحيله إلى كتابي حرب لبنان 1975-1990 الصادر في بيروت في العام 2008، وإلى مقالاتي ودراساتي لئيبين خطأ تقديره.

ينطلق السيد حدشيتي من فكرة أساسية تتفاعل بقوة في داخله تقوم على الخوف من "الآخر" المسلم. فيحاول تسويغ فكرة عدم إمكان التعايش بين المسيحي والمسلم، وازعاً المسلمين كلهم في سلة واحدة (المسلم المتدين، والمسلم الأصولي، والمسلم "الإرهابي"، والمسلم الليبرالي، والمسلم العلماني) ليصل إلى أن الفيدرالية هي الحل النهائي لمعضلة لبنان والعلاقات المسيحية – الإسلامية، وعدم استيلاء المسلمين على الدولة في لبنان، بطرق ديمقراطية، وأسلمتها.

يرفض السيد حدشيتي مقولتي بأن لبنان يحتاج إلى الدولة المدنية، ويرى أن مشكلة لبنان ليست في الدولة المدنية، ذلك أن الدولة اللبنانية "مدنية إلى حد كبير منذ تأسيسها" ولا حاجة إلى إقامتها، ولا في الديمقراطية، "على اعتبار أن الشعب اللبناني ينتخب ممثليه في مجلس النواب، وهؤلاء يُنتجون السلطة الإجرائية أي الحكومة ورئيس البلاد؟. فيسأل: "لماذا يتخبط اللبنانيون في بعضهم البعض منذ قرن من الزمن وهم يتمتعون بدولة مدنية ديمقراطية؟"

وعلى الرغم من أن الدين ليس مصدر التشريع في لبنان، إلا أننا جميعاً نعلم أن لبنان ليس دولة مدنية. وليس عدم اعتماد الدين في التشريع، هو مؤشر وحيد على مدنية الدولة. ففي الدولة المدنية يتساوى المواطنون في الحقوق والواجبات وأمام القانون، وتتحقق الديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية، فيما تغيب هذه المساواة والعدالة في النظام الطائفي اللبناني، حيث يشكل الانتماء الديني عائقاً أمام المواطن وكفاءته وطموحاته لتبوء وظيفة معينة. كما يؤدي النظام الطائفي إلى التنافس بين الطوائف للحصول على المغنمات من الدولة، وعلى تغطية كل

طائفة للسارقين وناهبي الأموال العامة والفاستين من أتباعها وحمائهم. وكيف يكون لبنان دولة مدنية ديمقراطية، وفق السيد حدشيتي، ويجري كل يوم التلاعب بالدستور لمصالح الأشخاص والطوائف والأحزاب من دون مساءلة؟ وكيف يكون لبنان دولة مدنية، ولا يعتمد معيار الكفاءة والمؤهلات. والسيد حدشيتي يشاهد كل يوم الصراعات حول التعيينات بين "حلفاء" الصف الواحد. و باعتبار أن "ديمقراطية لبنان التوافقية" تقوم على تقاسم السلطة والمناصب بين الطوائف، فهذا يعني أن ما يدعيه السيد حدشيتي بوجود دولة مدنية ديمقراطية غير صحيح. في الدولة المدنية لا يتم تقاسم السلطة على أساس طائفي أو مذهبي، فيأتي إليها من يحمل ثقة الناخبين الحقيقيين، وقد اشتكى البطريرك صفر مراراً من خرق الدستور من قبل السوريين والمحادل الانتخابية التابعة لهم، ومن قوانين انتخاب جائزة بحق المسيحيين تأتي بغير ممثلهم الحقيقيين إلى المجلس النيابي. فأى "انتخاب" هو هذا الذي يدافع عنه السيد حدشيتي، وهو يعرف، بالتأكيد، أن ما يسميه "الانتخاب" ليست مؤشراً جازماً على وجود الديمقراطية، لا في لبنان ولا في العالم العربي. ونحن وهو، نعرف كيف يحصل النواب الطائفون في لبنان والأحزاب الطائفية على أصوات ناخبهم بالرشوة وشراء الأصوات، وتحريك العصبية الطائفية والمذهبية وخلافهما، ولا ننسى التعديلات التي تحدث في الدوائر الانتخابية خلافاً للدستور على مقاس المصالح والمذاهب.

يرى الأستاذ حدشيتي أن الطائفية المجتمعية، التي تحدثت أنا عنها، ورأيت أنها سبقت الطائفية السياسية واحتضنتها، وكانت السبب وراء الصدام بين أتباع الأديان، هي مسوغ لاعتماد الفيدرالية، فيقول: "أوليس السبب الرئيسي في هذا التصادم، هو امتلاك كل طائفة هوية مجتمعية ومصالح وجودية، حيث يستحيل جمع هذه الهويات وهذه المصالح الوجودية على تنوعها في نظام مركزي وحدوي كنظامنا المعتمد منذ الاستقلال". صحيح أن تمسك كل طائفة بخصوصياتها يجعلها تتصادم في كثير من الأحيان مع خصوصيات الطوائف الأخرى، كما جاء في مقالي "خيارات لبنان المستقبل"، إلا أن ذلك ليس سمة تاريخ لبنان على مر العصور. فالطائفية السياسية دخلت إلى جبل لبنان مع نظام القائمقاميتين ومنذ بروتوكولات جبل لبنان في العام 1861 بالتحديد، ومن ثم في الدستور اللبناني في العام 1926 وبقيت حتى اليوم. وقبل ذلك بقرون، كانت هناك طائفية مجتمعية تقوم على الخصوصية الدينية، من دون أن تؤدي إلى الصدام. ليقراً السيد حدشيتي جيداً تاريخ لبنان قبل الاحتلال المصري لبلاد الشام في العام 1831، وكيف أن التحالفات السياسية كانت فوق الطائفية، فكنا نرى في الحلف أو الحزب الواحد طوائف مختلفة تجمعها مصالح مشتركة، أو على أساس الانقسام الحزبي: اليميني والقيسي. كانت الطوائف تحتفظ بخصوصياتها وثقافتها، بينما تتحالف سياسياً وعسكرياً، وتقيم علاقات وظيفية وبروتوكولية. لكن مع دخول الطائفية السياسية إلى الجبل ودور القوى الخارجية في ذلك، والتطورات الاجتماعية فيه، تعززت الطائفية المجتمعية وأصبح النظام الطائفي من سمة لبنان. ما أريد أن أقوله أن الطائفية المجتمعية في الأساس، لم تكن ترفض التعايش الذي كان قائماً في جبل لبنان حتى العام 1840، ولم يحصل صدام بين القوى السياسية على أساس طائفي. وعليه فإن إلغاء الطائفية السياسية اليوم واعتماد الدولة المدنية، سيؤدي حتماً إلى التقارب بين الطوائف من دون إلغاء الخصوصيات والتعددية الثقافية، حيث تخف حدة الصراع على السلطة والمناصب والمغانم. وسوف يفسح هذا، بالإضافة إلى الزواج المختلط، والاختلاط في الحي والمدرسة والجامعة والأندية والجمعيات غير الطائفية، في زيادة اللحمة بين أبناء الطوائف.

يسأل السيد حدشيتي بشيء من التسرع والتعميم: "كيف يمكن للطوائف المسلمة (أن) تربي أبنائها وتعلمهم من خارج ما جاء في الشرع والقرآن والسنة والأحاديث الشريفة؟" أريد

هنا أن أحيله إلى إدارات المدارس الكاثوليكية والعلمانية والجامعات ليعرف منها عدد التلامذة والطلاب المسلمين لديها، والذين يتلقون ثقافة غير إسلامية. أوليس هذا مؤشر يا سيد حدشيتي على أن عدداً لا يستهان به من أبناء الطوائف الإسلامية ينهل ثقافة غير دينية أو إسلامية؟ ألا ينهل التلامذة والطلاب المسيحيون ثقافة مسيحية في المدارس الطائفية المسيحية؟ بالإضافة إلى ذلك، هناك مسلمون ليبراليون وعلمانيون يفضلون الدولة المدنية ولا يريدون دولة إسلامية دينية، في حين أنك، بدعوتك إلى تقوقع المسيحيين في فيدرالية، تدعو من دون أن تدري إلى دولة دينية، وتتجنى على المسلمين بأنهم يسعون إلى دولة دينية تعتمد الشريعة.

ويخلص السيد حدشيتي إلى أن ظهور سنّية سياسية بعد ثورة الأرز في العام 2005، وشيعية سياسية منذ أيار 2008، يستلزم الانتقال إلى نظام فيدرالي، لا مركزي مدني، رغم قوله أن لبنان دولة مدنية "إلى حد كبير". ويسوغ دعوته إلى النظام الفيدرالي، بأن آيات في القرآن الكريم تأمر المسلمين بأن يكون حاكمهم مسلماً، في حين يرفض المسيحيون العيش في ظل دولة إسلامية. أليس في ذلك، يا سيد حدشيتي، تجن على المسلمين في لبنان. صحيح أنهم انتفضوا على الاجحاف الذي لحق بهم قبل الطائف واستقوا بالفلستينيين، وسعوا للحصول على مكاسب سياسية بموجب الطائف، وقام بعضهم بتهميش المسيحيين بعد الطائف بالتحالف مع السوريين، وسنّ قوانين انتخاب مجحفة، وأقاموا محادل انتخابية للتحكم بالحياة السياسية، لكن الصحيح أيضاً أن المسيحيين وبخاصة الموارنة خافوا على "لبنانهم"، فاستأثروا بالسلطة في مرحلة ما بعد الاستقلال، ولم يعملوا على دمج المسلمين في النظام اللبناني على أساس الشراكة، وهو ما تعترف به في مقالك. والصحيح أيضاً، أن المسلمين قبل الطائف وبعده قبلوا برئيس جمهورية مسيحي، وقبلوا بالمناصفة أيضاً في مجلسي الوزراء والنواب، وفي فئة موظفي الفئة الأولى، في حين لم يعلن المسيحيون الموارنة عن قبولهم برئيس وزراء مسلم يوم خلا منصب رئاسة الجمهورية في أيلول من العام 1988، وجرى تعيين الجنرال ميشال عون رئيساً لحكومة انتقالية. يومها لم يؤتمن المسيحيون المسلمين على المنصب المذكور. فهل كان المسيحيون ليقبلوا بالمناصفة مع المسلمين في ما لو كان عددهم أكثر من المسلمين؟ هذا سؤال لا اريد أن أجيب عليه.

أما عن المجلس الرئاسي الفيدرالي الذي يطالب به السيد حدشيتي، فيتضمن مغالطتين، فيعتقد أن مجلساً رئاسياً من الفيدراليات "سينتج عدالة سياسية وإنمائية لكل المكونات والمناطق والأفراد"، ويجعل الدولة الفيدرالية "دولة حيادية لا تدخل في النزاعات والمحاور القريبة منها والبعيدة..." وهذا يجعلنا نطرح الأسئلة الآتية: ألن يتكون المجلس الرئاسي من رؤساء الطوائف الفيدراليين؟ ألن يمثل كل رئيس فيدرالي طائفته؟ هل سينقل هؤلاء الرؤساء خلافاتهم من لبنان المركزي إلى لبنان الفيدرالي، أم سيغيرون عقولهم ويصبحوا علمانيين؟ كيف سينفقون على السياسة الدفاعية وعلى السياسة الخارجية، كما جاء في مقالي السابق ولم يجب السيد حدشيتي عليه، عندما ستصبح كل طائفية في الفيدرالية أكثر تعلقاً بالخارج وانجذاباً وخضوعاً له، تستقوي به على الفدراليات الأخرى؟ كيف سيتم في لبنان الفيدرالي التعددي الاتفاق على سلاح حزب الله وعلى العلاقة بدول الخارج، في حين فشل لبنان المركزي في ذلك؟ من سيضمن، وفق مقولة الأستاذ حدشيتي، تعاون الطوائف معاً في الفيدراليات الطائفية من أجل الصالح العام المشترك؟ وما لم يقله لنا الأستاذ حدشيتي: كيف ستشكل طوائف معينة وحدة بشرية وجغرافية واقتصادية وهي متناثرة في أنحاء لبنان؟ ماذا ستفعل الفيدراليات بأنباع الطوائف الأخرى من الأقليات في داخل كياناتها: هل تهجرها أم تقضي عليها بالسكين؟ وإذا أبقت عليها، فهل تخرب الديموغرافيا المستجدة في الكيان الفيدرالي الجديد "العيش المشترك" بعد زمن معين عبر مطالبة الأقليات الطائفية بحقوق يُضن عليها بها؟

وما لم يقله السيد حدشيتي كذلك: ماذا ستفعل الطوائف التي لا تتمتع بمنافذ حيوية على البحر، أو تلك التي لا تمتلك الثروات، ونحن على أبواب مرحلة النفط والغاز؟ هل يضمن عدم حدوث صراعات وحروب؟ في العراق الفيدرالي، يكاد الاتحاد أن يتصدع بسبب الخلاف بين الفيدرالية الكردية والسلطة المركزية على عائدات النفط. وهذا ما يحصل اليوم في أبيي بين السودان وجنوبه الذي انفصل عن شماله في ما يتعلق بالنفط؟ وأريدك أن تدلني على فيدرالية تتوزع على ستة كيانات، أو ربما أكثر، على مساحة جغرافية هي عشرة آلاف كلم<sup>2</sup>؟ وليس صحيحاً أن الدولة الفيدرالية هي التي تمنع "تعشعش ... الفساد والاختلاس والهدر والسرقات"، بل الثقافة السياسية والثقافة المجتمعية والقيم الأخلاقية والاجتماعية.

أخيراً وللمرة الأخيرة. أنا يا سيد حدشيتي مسلم من ضمن آلاف المسلمين الليبراليين والعلمانيين الذين تضعهم في سلة واحدة مع المسلمين الأصوليين ومع مسلمين تعتقد أنهم فزاعة بالنسبة إلى المسيحيين، في حين أنك لم تنطق بكلمة واحدة حول الأصولية المسيحية ومشاريعها التقسيمية للبنان والتي يعرفها الجميع. أنا وغيري من المسلمين نريد العيش مع المسيحيين وليس الانفصال عنهم. وأنا مسلم من ضمن مسلمين عابدين لا يفكرون في دولة إسلامية دينية. أما القلة "الأصولية" التي تراها عملاقاً ووحشاً، فأنا أحاربها عن جدارة، ويوم ظهر تنظيم "فتح الإسلام"، وقف المسلمون مع الجيش اللبناني في دفاعه عن وحدة لبنان وسيادته. ألا يعبر طرح شعار "لبنان أولاً" كل يوم من قبل سياسيين مسلمين، عن قرار إسلامي بنهاية الكيان اللبناني، وعدم السعي لإقامة دولة إسلامية؟ هل على المسلمين أن يقدموا كل يوم شهادات تثبت وطنيتهم وولاءهم للبنان؟ وإذا كان المسلمون يريدون دولة إسلامية، فلماذا يتحالف زعماءكم معهم، ميشال عون مع حزب الله، وسمير جعجع وأمين الجميل مع تيار المستقبل؟ هل يتأمر هؤلاء الزعماء على مصير المسيحيين، ما يستدعي محاسبتهم من قبل مجتمعهم؟ أني أحيلك إلى أصدقائي الذين كرموني مؤخراً في "الحركة الثقافية - أنطلياس، وإلى موقعي الإلكتروني، وإلى مؤلفاتي لتقرأ مواقف من "الأخر" ومواقف "الأخر" مني، وإصراري على العيش معه في ظل لبنان مدني مركزي موحد يقوم على العدالة والحرية والمساواة. وإذا كان لديك إسلام فوبيا، فأنا لدي المحبة والتقدير لإخوتي المسيحيين في الوطن، وسوف أحافظ على العيش معهم، وأعمل معهم من أجل إقامة الدولة المدنية الديمقراطية العادلة، لا تلك الديمقراطية التوافقية اللبنانية و"الدولة المدنية" اللبنانية اللتين تمتدحهما، ولا الفيدرالية المسيحية التي تروجها. فالفيدرالية لن تكون، في ضوء الأسئلة التي طرحتها للتو، سوى دعوة إلى الصراع وبالتالي تقسيم لبنان والتفوق والانغلاق الطائفي/المذهبي على الذات، فتكون النظام الفدرالي الخطوة الأولى لتقسيم لبنان، عندما يستعر الخلاف بين الفيدراليات أو المجلس الرئاسي على السياستين الدفاعية والخارجية، كما يحصل اليوم في لبنان الموحد. أنا أخاف على البعض منكم من تعصب طائفي أعمى يقوم على رؤية تقتصر على حيز جغرافي من الأشرفية إلى المدفون قد يجر لبنان إلى كوارث. أما التمثل بالفيدرالية النمساوية (ثمانية أضعاف مساحة لبنان)، فحبذا لو كان اللبنانيون، في ظل نظامهم الطائفي الذي يفرق ولا يجمع، يمتلكون ثقافة الشعب النمساوي القائمة على الاعتراف بالأخر والقبول به والعيش معه بجانبه، لكننا وفرنا على أنفسنا الكثير من المشكلات، ولما تجرأت على طرح مشروعك التقسيمي.

<http://www.lebanonfiles.com/news/373028>